الأمم المتحدة
S/2010/536
مجلس الأمن
Distr.: General
18 October 2010
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى منظمة الأمم المتحدة

بناء على أوامر من حكومتي، يشرفني أن أعرض على المجلس خطة جديدة نقحتها تشاد لكفالة استمرار المفرزة الأمنية المتكاملة، وفقا لأحكام الفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) (انظر المرفق).

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) أحمد **علام – مي**
السفير، الممثل الدائم

201010 201010 10-59191 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٠ الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم لتشاد لدى منظمة الأمم المتحدة

خطة استمرار المفرزة الأمنية المتكاملة

عملا بالفقرة ٥ من قرار مجلس الأمن ١٩٢٣ (٢٠١٠) المؤرخ ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٠، تعهدت حكومة تشاد بتقديم خطة لكفالة تقديم الدعم إلى عناصر المفرزة الأمنية المتكاملة (المفرزة)، عقب رحيل بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد (البعثة).

وتشمل خطة الاستمرار التدابير اللازمة لبناء قدرات المفرزة على إحلال الأمن داخل مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا وحولها، وتنظيم الخفارات الأمنية وكفالة الأمن في المنطقة، بالتنسيق مع قوات الدرك والحرس الوطني البدوي.

وبعد تدريب عناصر المفرزة على يد قسم شرطة الأمم المتحدة في البعثة على مدى عامين، يتعين على الشركاء تقديم دعم مناسب لإعداد خطة استمرار المفرزة، لأن المفرزة التي تمخضت عنها اللجنة الوطنية لعون اللاجئين فريدة من نوعها في منظومة الأمم المتحدة. وهذا ما يجعل من المفيد إنشاء مكتب للدعم كي يقدم، خلال فترة محدودة، جميع الدعم اللازم إلى المفرزة حتى يتسنى لها توطيد مكاسبها وتعزيزها والتعجيل باستمرارها.

خطة استمرار النظام الأمني

إن حماية المدنيين في البلد هي أولا وقبل كل شيء مسؤولية الحكومة. وقد شهدت الأوضاع الأمنية في شرقي تشاد تطورات إيجابية وهو ما يُعزى أساسا إلى تطبيع العلاقات بين تشاد والسودان في أعقاب اتفاق نجامينا المبرم في ١٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وينص هذا الاتفاق على نشر قوة مشتركة تشادية – سودانية قوامها ٠٠٠ ٣ جندي على طول الحدود. وتقرر أيضا فتح الحدود بين البلدين، مما أدى إلى منع أي تحركات للعناصر المسلحة عبر الحدود.

ويسمح هذا السياق الجديد للحكومة التشادية بتحمل كامل المسؤولية عن أمن السكان المدنيين وحمايتهم، بواسطة الاضطلاع بالمهام التالية:

(أ) كفالة أمن وحماية المدنيين المعرضين للخطر، ولا سيما اللاجئين والمشردين داخليا؛

(ب) تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وحرية حركة موظفي الشؤون الإنسانية من خلال تعزيز الأمن في منطقة العمليات؛

(ج) كفالة الأمن وحرية الحركة لموظفي البعثة وموظفي الأمم المتحدة والأشخاص المرتبطين بها.

وتجدر الإشارة إلى أن حكومة تشاد قد سحبت جميع الموظفين العسكريين التشاديين من العمل الإنساني حتى يتسنى لقوات الأمم المتحدة وعناصر المفرزة أن تحل محلها. وسيتم في هذا السياق الجديد تعزيز الأمن – بل يجري تعزيزه بالفعل – عن طريق إعادة تمركز العسكريين في المراكز التي أخلتها قوات الأمم المتحدة، وتعزيز الأمن في المدن بنشر عناصر من قوات الدرك والحرس الوطني. وسيتم من الآن فصاعدا توسيع دائرة عمليات المفرزة، التي كانت مكلفة بالأمن داخل مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا وحولها، ضمن دائرة لا يزيد نصف قطرها على ١٠ كيلومترات، لتشمل جميع المنطقة الخاضعة لولايتها، بالإضافة إلى توفير خفارات أمنية لمرافقة العاملين في المجال الإنساني، بالتعاون مع القوى الأمنية الأخرى في المنطقة. وسيتكون الحزام الأمني في شرقي تشاد وفي مناطق سلامات، وشاري الوسطى، ولوغون الشرقية، من ثلاثة مستويات، هي:

- المستوى الأول: يشمل القوات السيادية (الجيش الوطني التشادي)، المتمركزة في مدن المرابَطة على طول الحدود، من باهاي إلى تيسي. وبالإضافة إلى ذلك تتمركز القوة المشتركة التشادية – السودانية في ١٠ بلدات على جانبي الحدود، وكان مقرها في الجنينة (السودان) قبل أن يُنقل إلى أبيشي (تشاد)، وفقا لخطة للتناوب بين البلدين كل ستة أشهر؛

- المستوى الثاني: يشمل قوات الدرك الوطني والحرس الوطني، المتمركزة في جميع القرى الكبيرة الواقعة في الجانب التشادي من الحدود، بين منطقة عمليات المفرزة ومدن المرابَطة. وثمة أيضا قوة مشتركة لنزع السلاح تقوم بدوريات متواصلة في المنطقة الشرقية بأكملها. وهي قوة متحركة تقدم الدعم لقوات الأمن الأخرى عند الاقتضاء؛

- المستوى الثالث: هو خط مراقبة المفرزة، في المنطقة الواقعة داخل مخيمات اللاجئين وحولها والبلدات التي يتم رصدها بالاشتراك مع قوات الأمن المحلية مثل الدرك والشرطة الوطنية. وتجدر الإشارة إلى أن جميع هذه القوى مجهزة بوسائل اتصال لأغراض التبادل الفوري للمعلومات.

وقد أثبتت هذه الترتيبات الأمنية فعاليتها. حيث أمكن إلى حد كبير ثنْي قُطاع الطرق والمجرمين الذين كانوا يعيثون فسادا في المنطقة من عهد قريب، فباتت تعوزهم الحيلة والملجأ. وهكذا قامت وحدة العمليات المكونة من قوات الدفاع والأمن وعناصر المفرزة، عقب اختطاف هيوبرت بلاما، أحد موظفي المنظمة غير الحكومية أوكسفام العاملة في المجال الإنساني، بتطويق المنطقة لمنع المختطفين من عبور الحدود، قبل شن هجوم لإطلاق سراح المختطَف. ومن الأعمال الأخرى الشاهدة على بسالة عناصر المفرزة ما جرى يوم الأحد ٢٧ حزيران/يونيه ٢٠١٠، عندما هاجمت عصابة إجرامية مسلحة ببنادق هجومية مقر المنظمة غير الحكومية إنترمون أوكسفام (Intermoon Oxfam) في كواكو أنغرانا، وخطفوا الآنسة سندرين روبير الفرنسية الجنسية، وأخذوا مركبتين وحاسوبا وهاتفا نقالا. وتعقبت عناصر المفرزة المهاجمين فور إخطارها. واعترض أفراد المفرزة المهاجمين وتمكنوا من افتكاك الآنسة سندرين روبير سالمة معافاة واسترداد المركبتين، وإن كانتا قد لحقت بهما أضرار. وفي ٣ تموز/يوليه ٢٠١٠ اختطف مجرمون مركبة تابعة للمنظمة غير الحكومية أفريكير (Africaire) قرب بلدة أم هاجر. وتمكنت عناصر من المفرزة متمركزة في غيريدا من استرداد المركبة وإلقاء القبض على المهاجمين. وفي ٤ تموز/يوليه ٢٠١٠ اختُطفت في أبيشي مركبة تابعة للبعثة تحمل لوحة رقمها UN00779. ومرة أخرى نجح عناصر المفرزة في استعادة المركبة في أقل من ساعتين، وإلقاء القبض على المختطفين وتسليمهم للعدالة.

ولذا فإن الوضع الأمني مسيطر عليه تماما في الوقت الحاضر، لدرجة أن عناصر المفرزة تسمح لنفسها بتنظيم دوريات وخفارات في المجتمعات المحلية الأخرى المعرضة للخطر. ويقومون بتوفير الأمن حول مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا، وتيسير إيصال المساعدات الإنسانية وحرية حركة موظفي الوكالات الإنسانية، بالتنسيق مع الدرك والحرس الوطني. وتشاد قادرة اليوم على الاضطلاع بمسؤولياتها السيادية، وتوفير الأمن التام للأشخاص والممتلكات في كافة أرجاء إقليمها.

وقامت الحكومة بنشر فريق تابع للمفرزة في هارازي لتعزيز أمن اللاجئين الوافدين من جمهورية أفريقيا الوسطى إلى تلك المنطقة، البالغ عددهم ٦ ٢٢٧ لاجئا. وسعيا لتوفير الأمن داخل مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا وحولها، اتخذت الحكومة إجراءات لتنظيم الخفارات وتأمين المناطق. وخصصت مركبة لبلدة غوري وأخرى لبلدة مارو لخفارة العاملين في المجال الإنساني، من أجل تصحيح الوضع الذي يضطرون فيه إلى اللجوء إلى ما يسمونه ”تأجير الخفارة“، في انتظار نشر عناصر المفرزة في داها الواقعة في منطقة سلامات، وغوري بمنطقة لوغون الشرقية، ومارو بمنطقة شاري الوسطى.

وعملا بالمذكرة المؤرخة ١٥ أيار/مايو ٢٠١٠ المبرمة بين الحكومة التشادية والأمم المتحدة، لم يوضع ١٥٠ فردا بل ٢٠٠ من أفراد الدرك والشرطة تحت تصرف البعثة لكي تختار منهم مرشحين للتدريب، في إطار الفوج الأخير من عناصر المفرزة الأمنية المتكاملة، حتى يصل قوامها إلى ١ ٠٠٠ فرد. وتقترح الحكومة من ناحيتها تجنيد وتدريب ٤٠٠ من الشبان خريجي المدارس الثانوية، وذلك لتعزيز قوام المفرزة من أجل تسهيل إيصال المساعدات الإنسانية وحرية حركة العاملين في المجال الإنساني، بالمساعدة على تحسين الوضع الأمني في مناطق العمليات.

ويتولى رصد تنسيق الأنشطة الأمنية مكتب الأمن والتحركات (Bureau de Sécurisation et des mouvements)، مهمته تقييم التطورات المتعلقة بأمن الأشخاص والممتلكات التابعين للوكالات الإنسانية في منطقة أمنية معينة، واتخاذ القرارات بشأن طرائق تنظيم التحركات وكفالة أمن الموظفين والمنشآت وفقا لتطور الظروف الأمنية. وقد بدأ المكتب أعماله وله فروع في جميع المناطق التي تؤوي لاجئين ومشردين داخليا.

الخطة المالية واللوجستية لكفالة استمرار المفرزة

تتكون المفرزة الأمنية المتكاملة من أفراد درك وشرطة تشاديين. وهي كيان أنشئ خصيصا من أجل الحفاظ على القانون والنظام في مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا والمدن الرئيسية في شرق تشاد، وللمساعدة على توفير الأمن للعمليات الإنسانية في ذلك الجزء من البلد.

ولذلك تعتزم الحكومة الحفاظ على هذه القوة الفعالة، التي دُرِّب أفرادها تدريبا جيدا وفقا للمعايير الدولية وقواعد حقوق الإنسان، مع زيادة حجمها وتزويدها بمزيد من الموارد البشرية والمادية، وذلك اعتبارا من تاريخ انسحاب البعثة إلى حين انتهاء الأزمة في دارفور وجمهورية أفريقيا الوسطى وتمكن اللاجئين من العودة إلى أوطانهم. وتظل المفرزة مكونة من أفراد الدرك والشرطة التشاديين الذين يعملون في بلدهم ويحتفظون بامتيازاتهم الوطنية. وستُخصص لهم مستحقات بدل المهام الخطرة عوضا عن المرتب الذي تدفعه لهم البعثة. وستضطلع الحكومة بكامل المسؤولية عن المفرزة، سواء من الناحية المالية أو اللوجستية أو من حيث التجهيز بالمعدات.

شؤون المالية أو التشغيل

استند مشروع ميزانية سنة ٢٠١١ لوحدة شؤون المالية أو التشغيل التابعة للمفرزة إلى المادة ١٦ من المرسوم رقم 1131/PR/08 المؤرخ ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨ الذي ينص

على إنشاء المفرزة وتنظيمها، ويمنح أفرادها امتيازات وطنية وامتيازات أخرى. ووفقا لذلك تقدر احتياجات الميزانية المتعلقة بشؤون المالية أو التشغيل بمبلغ ٠٠٠ ٧٦٠ ٣٣٤ ٣ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، وتفاصيلها كما يلي:

- يبلغ بدل التغذية وبدل الإقامة العام لقوة قوامها ٠٠٠ ١ فرد، محسوبين على أساس المعدلات المعمول بها واحدا وستين مليونا ومائتا ألف فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠٠٠ ٢٠٠ ٦١)؛

- تدفع علاوات السكن والتغذية، وكذا العلاوات التي تدفعها البعثة لأفراد المفرزة بدولارات الولايات المتحدة، وتمثل مبلغا شهريا قدره ٠٥٠ ٣٠٠ دولارا، أو ٧٠١ ٦٩٤ ١٥٣ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، أي ما يعادل بليونا وثمانمائة وأربعة وأربعين مليونا وثلاثمائة وستة ثلاثين ألفا وأربعمائة واثنا عشر فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٤١٢ ٣٣٦ ٨٤٤ ١)؛

- تقدر تكلفة التدريب الداخلي المستمر في مجال القانون الإنساني والتدريب الخارجي بمبلغ مائة مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠)؛

- تقدر بدلات التنقل الميداني ونفقات تقييم الوضع الأمني بمبلغ مائة مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (٠٠٠ ٠٠٠ ١٠٠).

وتضاف إلى ذلك المرتبات القاعدية التي يدفعها كل من الإدارات التي يتبعها الأفراد في وزارتي الدفاع الوطني، والداخلية والأمن العام.

اللوجستيات

اللوجستيات هي العنصر المحفز لنجاح مهمة المفرزة. والأمل معقود على أن يسمح إنشاء مكتب للدعم بتقديم جميع أنواع المساعدة اللازمة، خلال فترة محدودة، إلى المفرزة حتى يتسنى لها توطيد مكاسبها وتعزيزها والتعجيل باستمرارها.

وستتمحور أنشطة المكتب على ما يلي:

- توجيه الإدارة المالية والمادية للأموال والموارد، بما في ذلك المنشآت، التي قدمها المانحون إلى المفرزة؛

- بناء قدرات الأفراد عن طريق التدريب المستمر والمتخصص في مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي وحقوق اللاجئين والمشردين والاتصالات وتكنولوجيا الاتصالات وتقنيات البحث وقراءة الخرائط الطبوغرافية واستخدام

تكنولوجيا النظام العالمي لتحديد المواقع وإدارة الموارد البشرية وتقييمها وخفارة المجتمعات المحلية والأخلاقيات.

وسيتألف مكتب دعم المفرزة مما يلي:

- وحدة للموارد البشرية تكون مسؤولة عن إدارة الأفراد في مكتب الدعم؛
- وحدة مالية (صندوق استئماني) يتولى تحديد احتياجات التخطيط وإعداد التقارير المالية الدورية للمانحين والحكومات؛
- وحدة للمنشآت والأمن تكون مسؤولة عن إدارة المباني وصيانة المقار المحلية المعارة إلى المفرزة وعن الإشراف على الآبار وتنقية المياه والإمداد بالطاقة الكهربائية وصيانة المولدات الحرارية؛
- وحدة للنقل، تكون مسؤولة عن الإشراف على أسطول المركبات وإدارته وصيانة المركبات وإصلاحها وإدارة الوقود والشحوم؛
- وحدة للربط والاتصالات ستضطلع بدور حيوي في أداء مهمة المفرزة. إذ ستسمح بالاتصال الداخلي فيما بين مختلف الدوائر؛ وتتولى الاتصالات الخارجية بين المفرزة وموظفي الشؤون الإنسانية، فضلا عن الاتصالات بين المفرزة وقوات الدفاع والأمن الوطنية.

ويمكن أن يتبع المكتب إلى إحدى وكالات الأمم المتحدة العاملة بتشاد (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/مفوضية شؤون اللاجئين) وسيعمل بتعاون وثيق ما بين تلك الوكالة والمنسقية الوطنية لدعم نشر القوة الدولية في شرق تشاد، في الوقت نفسه الذي يعمل على تدعيم قدراته التشغيلية عن طريق مكتب الأمن والتحركات.

وسيتطلب إدماج عناصر جديدة في النظام اللوجستي، مثل إنشاء مكتب دعم المفرزة، وتناوب قوات المفرزة، وعمليات الإجلاء الطبي، تعبئة طائرات في أوقات معينة؛ ولهذا الغرض، سينشأ احتياج إلى ميزانية مخصصة لهذه الأنشطة يبلغ اعتمادها ١٠٠ ٠٠٠ ٠٠٠ فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية. وسيغطي مشروع ميزانية وحدة اللوجستيات التابعة للمفرزة لعام ٢٠١١، الاحتياجات اللوجستية واحتياجات مكتب الأمم المتحدة لدعم المفرزة، وسيأخذ في الحسبان البيئة الجديدة في شرق تشاد وفي سالامات وشاري الوسطى ولوغون الشرقية. وتقدر ميزانية اللوجستيات بمبلغ ٦ ٠٣٣ ٦٩٠ ٦٥٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية، فيما تقدر ميزانية مكتب الدعم بما مجموعه ٦٧٠ ٧٦٥ ٠٣٠ فرنكا من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية.

وعموما، تنفق الحكومة حوالي ١٢ مليون دولار شهريا للوفاء بالالتزامات الأمنية والإنسانية في شرقي تشاد وجنوب شرقيها، دون احتساب تكلفة عمليات تأمين الحدود في إطار القوات المشتركة التشادية – السودانية. ويجدر التنويه إلى أن الدعم اللوجستي لتوفير الأمن في مخيمات اللاجئين ومواقع إيواء المشردين داخليا والمدن الرئيسية، وخفارة المجتمعات المحلية والعاملين في المجال الإنساني يتطلب دعم الشركاء الرئيسيين. ولذلك فإن المسؤولية عن تلبية احتياجات العاملين في المجال الإنساني تقع على عاتق الحكومة والشركاء في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، ولا سيما مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولهذا، فإن إنشاء مكتب الدعم سيمكن أفراد المفرزة من الاستمرار في تلقي التدريب في كافة المجالات المتخصصة والتقنية وفي مجال المعايير الدولية الجديدة لإدارة اعتمادات الميزانية كي يتسنى لهم الاستمرار في إدارة البعثة بأنفسهم فيما بعدُ.

وستُعفى المفرزة قريبا من مسؤولية إدارة مواردها التشغيلية كي تتفرغ بالكامل لالتزاماتها التنفيذية، وهي مطمئنة إلى أن اللوجستيات سيقوم على إدارتها فنيون مقتدرون وصارمون في الإدارة، على نحو ما كان عليه الحال في فترة أداء بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد.

وسيكون للمجتمع الدولي شريك آخر إلى جانب دولة تشاد، وسنتمكن، بفضل تضافر جهودنا، من تقديم الدعم للاجئين من السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى والمشردين داخليا، من أجل كفالة إعادة توطينهم طوعا، وبصورة مأمونة ودائمة، في بلدانهم وقراهم الأصلية.